

ITU GSR

PORT VILA 2019

المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات

والصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2019
حثّ الخطى نحو تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع

لم يكن دور منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي وقت من الأوقات أهم مما هو عليه الآن إذا نظرنا إلى الوراثة على مدى ما يقرب من 20 عاماً من الندوة. وتقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، وتمثل البنية التحتية القابلة للتنفيذ وميسورة التكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية لكل بلد. وستشهد المبادئ التوجيهية الجديدة الطريق نحو تحقيق توصيلية رقمية شاملة على الصعيد العالمي استناداً إلى مساهمات المنظمين من جميع المناطق والمعتمدة بتوافق الآراء.



السيدة دورين بوغدان-مارتن،
مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، الاتحاد الدولي للاتصالات

إن المشهد التنظيمي للأسواق الرقمية سريع الحركة ومعقد للغاية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به ويجب على المنظمين في جميع القطاعات التصدي للتحدي المتمثل في توصيل النصف الآخر من سكان العالم. وتمثل المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الصادرة عن الندوة GSR-19 والتي اعتمدها أداة قيمة تمكن المشغلين من مواجهة التحديات المقبلة والخوض في التكنولوجيات ونماذج الأعمال والهياكل السوقية سريعة التطور التي تؤثر على الاقتصادات والمجتمع والناس في العالم.



السيد برايان وينجي،
منظم، مكتب الاتصالات، ومنظم الاتصالات الراديوية والإذاعة (TRBR)
في فانواتو ورئيس الندوة GSR-19



إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة في مجتمعنا بحلول عام 2030، فإن الحاجة تدعونا إلى أن نكون منفتحين على الأدوات والحلول التنظيمية الجديدة وننصرف الآن.

ويمكن أن تكون التوصيلية الرقمية نموذجاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، فالأثر التحويلي للرقمنة سيعزز التقدم في مختلف مسارات التنمية. ومع أن الفرص في المتناول، فإن من غير الممكن اعتبارها من المسلّمات.

وتطرح النماذج التكنولوجية ونماذج الأعمال تحدياً أمام الأنماط والأطر التنظيمية الحالية. وبدءاً من الدخول الوشيك لتكنولوجيات الجيل الخامس وإنترنت الأشياء إلى الأسواق ووصولاً إلى وفرة الخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي، أصبح من اللازم أن يكون للاستجابة التنظيمية منظور جديد. وسيطلب إطلاق الإمكانيات الرقمية الكاملة اتباع نهج إزاء التنظيم يكون قابلاً للتنفيذ ومرناً وتعاونياً ومبتكراً وقائماً على النتائج. وفي سياق التحول الرقمي الذي يزداد تعقيداً وحيوية، من المهم الاتفاق على مبادئ مشتركة ووضع قواعد واضحة وبسيطة واتباعها في المستقبل.

ونحن، المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2019، نقر بأنه لا يوجد مخطط واحد شامل لأفضل الممارسات وبأن الأنماط التنظيمية للتحول الرقمي ستولدها الظروف المحلية عند مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. ومع ذلك، نتفق على أن بإمكاننا أن نستشير ونسترشد من التجارب القطرية في سعينا إلى التميز التنظيمي تحقيقاً لمنفعة الجميع.

ولقد حددنا وأقرنا هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات التنظيمية لحث الخطى نحو تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع وتمكينهم من المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة من التحول الرقمي. وتذكيراً بسلسلة المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن

الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات منذ عام 2003 والتي تتجلى فيها الحكمة التنظيمية الراسخة والممارسات المجربة والمختبرة، ينصب تركيزنا على النهج والأدوات والآليات الجديدة والمبتكرة من أجل تحقيق بنية تحتية وخدمات رقمية شاملة للجميع.

1. مبادئ التصميم الأساسية للتنظيم التعاوني

تتاح مبادئ تصميم السياسات للمنظمين من أجل مساعدتهم على بلورة فهم للنماذج التكنولوجية الجديدة وتوجيههم نحو التنظيم المناسب. واسترشاداً بهذه المبادئ، يمكن للمنظمين صقل استجابتهم التنظيمية وضمان التأثير الأمثل على السوق.

لذلك، حددنا سبعة مبادئ للتصميم تساعد في الاستجابة لنماذج التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال وتنشئ عن التنظيم التعاوني:

i. **بغية تحقيق التحول الرقمي، ينبغي أن تكون السياسة العامة والتنظيم أكثر شمولية.** يمكن أن يؤدي التعاون بين القطاعات فضلاً عن النهج التنظيمية المراجعة إلى أشكال جديدة من التنظيم التعاوني استناداً إلى أهداف مشتركة مثل الصالح الاجتماعي والاقتصادي والابتكار.

ii. **ينبغي أن تقوم السياسة العامة والتنظيم على التشاور والتعاون.** مثلما تتخلل التكنولوجيات الرقمية القطاعات الاقتصادية والأسواق والمناطق الجغرافية، ينبغي أن تشمل عملية وضع القرار التنظيمي توقعات وأفكار وخبرات جميع أصحاب المصلحة في السوق، والجهات الفاعلة في السوق والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني ورابطات المستهلكين وعلماء البيانات والمستعملين النهائيين والوكالات الحكومية ذات الصلة من مختلف القطاعات.

iii. **ينبغي أن تستند السياسة العامة والتنظيم إلى الأدلة:** تكتسي الأدلة أهمية لبلورة فهم سليم للقضايا المطروحة وتحديد الخيارات المستقبلية وآثارها. ويمكن أن يسترشد المنظمون بالمعايير المرجعية والمقاييس الموثوقة المناسبة في وضع القواعد وإنفاذها، مما يؤدي إلى تحسين جودة القرارات التنظيمية.

iv. ينبغي أن تستند السياسة العامة والتنظيم إلى النتائج: يتعين على المنظمين معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً مثل حواجز السوق وتمكين فرص التأزر. وينبغي أن يستند الأساس المنطقي لأي استجابة تنظيمية للتكنولوجيات الجديدة إلى التأثير على المستهلكين والمجتمعات والجهات الفاعلة في السوق وتدفقات الاستثمار وكذلك إلى التنمية الوطنية ككل.

v. ينبغي أن تقوم السياسة العامة والتنظيم على الحوافز: العوامل المحركة للتنظيم التعاوني هي الريادة والتحفيز والمكافئة. لذا، ينبغي أن يكون في متناول المنظمين مجموعة واسعة من حوافز الاستثمار لتزويد الأسواق بالزخم اللازم للابتكار والتحويل مع تحقيق أقصى حد ممكن من الفوائد للمستهلكين.

vi. ينبغي أن تتسم السياسة العامة والتنظيم بالتكيف والتوازن وفيها بالغرض: يتعلق وضع القواعد التنظيمية بالمرونة - الاستمرار في تحسين الممارسات التنظيمية وصلتها وتكييفها. وأصبح تحقيق التوازن في التعامل التنظيمي مع الخدمات الجديدة أكثر صعوبةً من أي وقت مضى. ومن المهم إقامة رابط قريب ومستمر بالأسواق والمستهلكين لوضع التكنولوجيات الرقمية على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

vii. ينبغي أن تركز السياسة العامة والتنظيم على بناء الثقة والمشاركة: يتيح التنظيم التعاوني المجال للمشاركة في إنشاء مقترحات تعود بالنفع على الجميع، والعمل على تحقيق الأهداف التنظيمية مع زيادة مشاركة الصناعة. وأصبحت الثقة أساس العملية التنظيمية الذي يدعم نمو التكنولوجيات الرقمية.

2. المعايير المرجعية للتمييز التنظيمي وأداء السوق

تشير بحوث وأدلة قوية إلى أن تنظيم أفضل الممارسات أمر مهم وأن تصميم الأطر التنظيمية وإنفاذها الفعال أمران ضروريان لازدهار الأسواق الرقمية. وي طرح التحول الرقمي تحديات أمام المنظمين، ويمكن أن يكون دعم القرارات التنظيمية بأدلة قوية ومتعددة الأوجه ومفسرة تفسيراً دقيقاً وسيلة فعالة لتوليد ديناميات إيجابية في السوق على المدين القصير والطويل. ومن خيارات المستهلك المستنيرة إلى حفز كفاءة السوق لتحسين العائد على الاستثمار، يمكن

لعملية اتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة أن تخدم عدداً كبيراً من الأهداف التنظيمية وتعزز قدرات المنظمين على الاضطلاع بدور قيادي في الأسواق.

ونوصي بخمس مجموعات رئيسية من المعايير المرجعية للمنظمين:

i. رسم خرائط التوصيلية: يمكن لتتبع نشر مختلف أنواع البنية التحتية الرقمية أن يزود العملية التنظيمية بمعلومات مستنيرة ويسمح للمنظمين بتحديد الثغرات وأصحاب المصلحة في السوق - لتحويلهم إلى فرص للاستثمار والنمو.

ii. مقاييس أداء السوق: تسمح المقاييس للمنظمين بتقييم أداء قطاعات السوق الخاصة بالخدمات الرقمية مقارنةً بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للسياسة العامة والتنظيم.

iii. قياس النضج التنظيمي ومستويات التنظيم التعاوني: تحدد المعايير المرجعية التنظيمية حالة تقدم الأطر السياسية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الرقمية. وتساعد هذه المعايير المرجعية التنظيمية على تتبع تقدم الأطر التنظيمية وتحديد الاتجاهات والثغرات فيها، مما يبرر مواصلة الإصلاحات التنظيمية من أجل إنشاء صناعات رقمية حيوية وشاملة.

iv. تقييم الأثر: من شأن مزيج من الدراسات الاقتصادية القياسية الكمية والنوعية المستندة إلى بيانات موثوقة أن يمكّن المنظمين من استكشاف وفهم وتقدير الطريقة التي يمكن بها للتكنولوجيات الرقمية أو الجهات الفاعلة في السوق الرقمية أو التنظيم الإسهام اقتصادياً في إنماء النظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً وجعله أكثر شموليةً.

v. خرائط الطريق التنظيمية: يمكن لخرائط الطريق التنظيمية المستندة إلى مقاييس موثوقة وراسخة أن توجه المنظمين نحو تحقيق أهداف التوصيلية الرقمية بطريقة هادفة وأكثر سرعةً.

وبغية الاستفادة من هذه الأدوات المستندة إلى الأدلة، يتعين زيادة حجم ونوعية البيانات المتاحة للمنظمين وتنويع مصادرها.

ويمكن لهذه الأدوات أيضاً أن تمكّن الأطراف الفاعلة في السوق من التفكير في أدائها والتأثير على الاقتصاد والتنمية والمشاركة في التنظيم الذاتي.

3. ما هي الأدوات والنُهُج التنظيمية المتاحة لتمكين التجربة الرقمية؟

أدى التغيير التنظيمي الناجم عن التكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال الجديدة إلى ظهور التنظيم التعاوني. ومن أجل التقدم السريع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على البلدان أن تتبنى المستوى التالي من التنظيم مع اتخاذ موقف جديد واستخدام مجموعة أدوات جديدة. والدور المزدوج للمنظمين كضامين للشمول وحماية المستهلك من جهة، وكمشرفين على الأسواق الرقمية القادرة على الصمود أمام عامل الزمن من جهة أخرى، لا يمكن المغالاة فيه.

وفي جملة الأدوات العديدة التي يمكنها أن تساهم في تحسين نتائج السوق الرقمية، نقر بأن الأدوات التالية تشكل جوهر أفضل الممارسات في مجال التنظيم التعاوني:

- إتاحة المجال للتجربة الرقمية: يمكن استخدام طائفة من الأدوات والتقنيات، بدءاً من التراخيص المؤقتة ووصولاً إلى المشاريع التجريبية في مجال التكنولوجيات الجديدة ومجموعات الأدوات التنظيمية، لإنشاء بيئة تنظيمية دينامية حيث يكون لإخفاقات السوق الرقمية وفرصها مجال ومرونة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. ويمكن استخدام هذه المنهجيات أيضاً لتصميم استراتيجيات من أجل تعزيز التطبيقات والمهارات الرقمية.
- أطر التحول الرقمي المشجعة للمنافسة: ينبغي أن تنظر هذه الأطر في زيادة طول سلاسل القيمة وتنوع الجهات الفاعلة في السوق والخدمات والأجهزة والشراكات مع أصحاب المصلحة ومستويات البنية التحتية الرقمية، وتنظر في نهاية المطاف في تأثير كل ذلك على الأسواق والمستهلكين وحيادية الإنترنت. ومع ذلك، ينبغي تجنب التنظيم المفرط وغير العملي.
- الحوافز التنظيمية: يمكنها إحداث دينامية إيجابية في السوق وتحسين نتائج السوق مع بذل جهد تنظيمي أقل.
- وسائل إشراك أصحاب المصلحة: من قبيل جلسات الاستماع العامة والموائد المستديرة الرفيعة المستوى وورش عمل الخبراء، وأحداث هاكاثون وهي تسمح بتجميع الموارد والخبرة التي تستنير بها القرارات التنظيمية الرئيسية.

- آليات متينة وقابلة للتنفيذ من أجل حماية المستهلك: بما في ذلك مجموعة من القواعد المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وإمكانية نقل البيانات وكذلك آليات يمكن النفاذ إليها لجبر المستهلك، وهي ضرورية لدعم التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية في سائر المجالات وضمن حماية مصالح المستهلكين.
- آليات دينامية وقائمة على السوق من أجل إدارة الطيف: يمكن أن تسمح باستخدام الترددات الراديوية الشحيحة استخداماً يتسم بالمرونة والبساطة والشفافية، وتشجيع الحياد التكنولوجي أيضاً.
- تقييم الأثر التنظيمي (RIA): يسمح بتقييم الأثر التنظيمي، المعزز بالمعايير المرجعية الجديدة وتحليل البيانات، بصنع القرارات بطريقة أفضل، وينبغي إدراجه كممارسة عادية قبل اتخاذ القرارات التنظيمية الرئيسية وطيلة حياة التنظيم كذلك.
- حلول مرنة للمراقبة القائمة على البيانات: يمكن لهذه الحلول المستندة إلى معايير قابلة تشغيل أنظمة البيانات وأدواتها بين المنظمين والجهات الفاعلة في السوق أن تسهل مراقبة السوق في مجالات من قبيل جودة الخدمة وجودة التجربة والامتثال التنظيمي.
- الآليات المتنوعة لإشراك المستهلكين وتلقي تعليقاتهم: تضاعف المدخلات التنظيمية وتسمح بصقل السياسات التنظيمية وتنفيذها.
- القنوات الفعالة للتعاون الدينامي بين الهيئات التنظيمية: مثل هيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والمنافسة، فضلاً عن وكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي، وهي ضرورية لضمان لوائح تنظيمية متسقة ورشيدة في جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن أن تكون مجموعات الأدوات التنظيمية التي تشمل منظمين متعددين حاضنةً للقواعد التنظيمية الرئيسية المشتركة بين القطاعات، مثل الشمول المالي والرقمي.
- التعاون الإقليمي والدولي: عند تحديد القواعد التنظيمية المتعلقة بالقضايا العابرة للحدود، يمكن لهذا التعاون أن يضمن اتساق الأسواق الرقمية وإمكانية التنبؤ بها ومرونتها، وسيحفز نشر البنية التحتية الرقمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بدءاً من شبكات الألياف البصرية الأساسية، مروراً بالكبلات البحرية، وصولاً إلى الشبكات المتنقلة والتوصيلية الساتلية.

• الخبرة التنظيمية: يجب تطويرها باستمرار لدمج التكنولوجيات والكفاءات والمهارات الجديدة والتمكن من صنع قرارات قائمة على البيانات والأدلة.

ونعرب عن التزامنا بالشروع الآن في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية والاستناد إليها، وإننا على ثقة بأنها ستقودنا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجتمعاتنا بحلول عام 2030.